SAWA UNIVERSITY

أوجه التشابه والاختلاف بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

جامعة ساوة

كلية القانون

قسم القانون

الرابعة:المرحلة

م. د. راتب رحيم خضر : اسم المحاضر

رقم المحاضرة:6

القانون الدولي

أوجه التشابه والاختلاف بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

دراسة تحليلية للعلاقة التكاملية بين فروع القانون الدولي العام

الفصل الأول

وحدة المصدر والهدف

يتفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أصولهما التاريخية والفلسفية، حيث نشآ كلاهما من ظروف قاسية بهدف حماية الإنسان وتخفيف ويلات النزاعات.

القيم الإنسانية السامية

كلاهما يسعى لحماية قيم إنسانية سامية، من دون تفرقة بين بني البشر بسبب اللون أو الجنس أو المعتقد

صيانة حرمة الإنسان

كلاهما يسعى لصيانة حرمة الإنسان وحمايته من الانتهاكات والتعسف

الإنسان محور الحماية

القانون الدولي الإنساني

يهدف إلى حماية الإنسان من ويلات الحرب والنزاعات المسلحة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

يهدف إلى حماية الإنسان من تعسف السلطة وانتهاكات الدولة

تكمن نقطة الالتقاء الأولية بين القانونين في أن الإنسان هو محور الحماية ومحلها، مع اختلاف السياق والظروف التي تُطبق فيها هذه الحماية.

وحدة الهدف بين المواثيق الدولية

هناك وحدة في الهدف بين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وهي تأمين احترام مختلف حقوق الإنسان وحرياته.

نطاق الحماية الشامل

لا يقتصر القانون الدولي الإنساني على قواعد تنظم حقوق المقاتلين، بل يشمل أيضًا القوانين التي تنظم الحقوق الأساسية للإنسان

التكامل مع الإعلان العالمي

يتكامل مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة

المساحة المشتركة من الحقوق

توجد مساحة مشتركة كبيرة من الحقوق التي ينظمها كلا القانونين، مما يعكس التكامل العميق بينهما في حماية الكرامة الإنسانية.

تجريم التعذيب والعقاب غير الإنساني

كلاهما يشتمل على تجريم صريح للتعذيب وأشكال العقاب القاسية واللاإنسانية

الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية

ضمان حق كل إنسان في الاعتراف بشخصيته القانونية في جميع الظروف

حماية الحقوق العائلية والمعتقدات

حماية الروابط الأسرية واحترام المعتقدات الدينية والثقافية للأفراد

الحقوق الإضافية المكفولة

التواصل العائلي

الحق في تبادل الأخبار مع العائلة واستلام طرود الإغاثة

الرعاية الإنسانية

الحصول على الرعاية الطبية والإنسانية في حالات المعاناة

حظر الانتهاكات

تجريم الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية وأخذ الرهائن

ملاحظة مهمة: لا يجوز للإنسان التنازل عن الحقوق التي تمنحها الاتفاقيات الإنسانية، فهي حقوق غير قابلة للتصرف.

التكامل

نظامان متقاربان ومتكاملان

أدى تنامي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى أن مجالات حماية حقوق الإنسان، سواء وقت السلم أو الحرب، أصبحت شأنًا دوليًا يرتب التزامات ومسؤوليات على الدول.

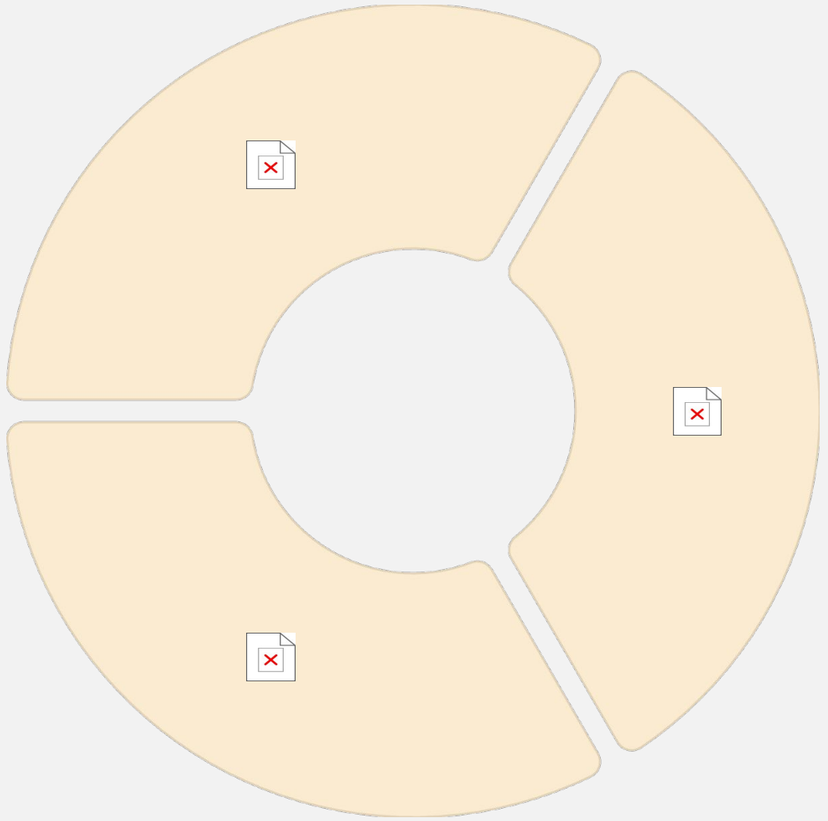

حماية شاملة

الحرص الكامل على حمايته من كل أذى

هدف واحد

الاهتمام البالغ بالإنسان

مسؤولية دولية

التزامات على الدول في السلم والحرب

الخلاصة: النظامين متقاربان ومتكاملان، يشتركان في هدف واحد هو الاهتمام بالإنسان وحمايته من كل أذى.

الفصل الثاني

أوجه الاختلاف بين القانونين

رغم التشابه الكبير، توجد اختلافات جوهرية بين القانونين تتعلق بالنشأة والمجال والاعتبارات التي تحكم كل منهما.

أصل النشأة

اختلاف في الجذور التاريخية والتطور القانوني

الاعتبارات الحاكمة

طبيعة العلاقة القانونية المحمية

مجال التطبيق

السياق الزمني والموضوعي

نشأة القانون الدولي الإنساني

01

التعريف

مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دوليًا للحد من العنف في النزاعات المسلحة وحماية الأفراد

02

الأساس العرفي

جذوره تعود إلى العصور الوسطى (مثل فكرة الفروسية في الحرب) وأول تدوين لقواعده كان في اتفاقية جنيف عام ١٨٦٤

03

الدافع الأساسي

كان الدافع الأول له هو مبدأ الإنسانية وليس مبدأ الحقوق

04

التطور القانوني

اعتمد على فكرة المعاملة بالمثل بين الدول

نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان

1

القرن السابع عشر

ظهور المبادئ في القوانين والدساتير الوطنية (مثل عريضة الحقوق الإنجليزية ١٦٢٨)

2

ما بعد الحرب العالمية الثانية

اكتساب الطابع القانوني الإلزامي الدولي بعد إنشاء الأمم المتحدة

3

عام ١٩٤٨

أصبح جزءًا من القانون الدولي بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يقوم على أساس إيجاد علاقة عادلة بين الدولة ومواطنيها، والحد من سلطة الدولة على الفرد.

الاختلاف في الاعتبارات الحاكمة

قانون حقوق الإنسان

يرتكز على أساس حماية الشخص من سلطة دولته، أي علاقة بين الدولة ومواطنيها في زمن السلم

القانون الدولي الإنساني

علاقة بين مواطني دولة طرف في نزاع عسكري، والقوات المسلحة للدولة الأخرى الطرف في هذا النزاع

الاختلاف في مجال التطبيق

القانون الدولي الإنساني

- ينطبق في زمن النزاعات المسلحة، سواءً كانت دولية أم غير دولية
- يعالج ظروفاً استثنائية
- لا يسمح بأي استثناء من أحكامه
- يحمي الأشخاص الذين لا يشتركون أو تركوا المشاركة في النزاع

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- ينطبق مبدئيًا في زمن السلم والنزاع المسلح في جميع الأوقات
- يسمح بتعليق بعض الحقوق في حالات الطوارئ
- الاستثناءات يجب أن تكون متناسبة ولا تنطوي على تمييز
- يسري على جميع الأشخاص

تطور مفهوم التطبيق في النزاعات

ملاحظة قانونية مهمة: الفرق بخصوص تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة لم يعد دقيقاً في القانون الدولي الحديث.

التزامات حقوق الإنسان تستمر في حالات النزاع المسلح، حيث لا يوجد في معاهدات حقوق الإنسان ما يشير إلى عدم تطبيقها في هذه الحالات. هذا التطور يعكس النضج القانوني للمجتمع الدولي في حماية الحقوق الأساسية.

النظريات

طبيعة العلاقة بين القانونين

بعد استعراض أوجه التشابه والاختلاف، يطرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين القانونين. تنازعت حول هذه العلاقة ثلاث نظريات رئيسية.

النظرية الانفصالية

ترى انفصال القانونين تمامًا

النظرية التوحيدية

تعتبرهما قانونًا واحدًا متكاملًا

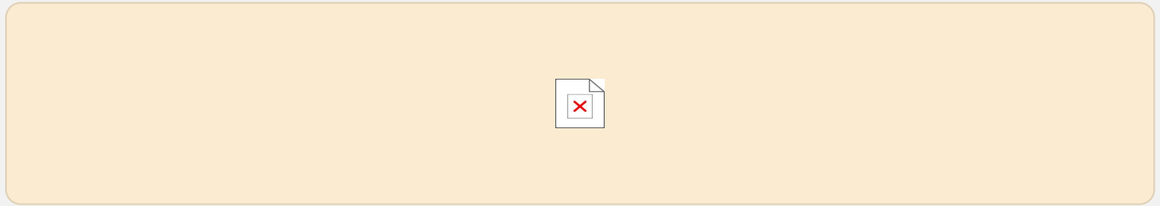

النظرية التكاملية

القانونان متمايزان ولكنهما متكاملان (السائدة حالياً)

النظرية التكاملية السائدة

تعد النظرية التكاملية هي السائدة حالياً، والتي ترى أن القانونين متمايزان ولكنهما متكاملان. هذا التكامل يساهم في توفير حماية شاملة للإنسان في زمني السلم والحرب.

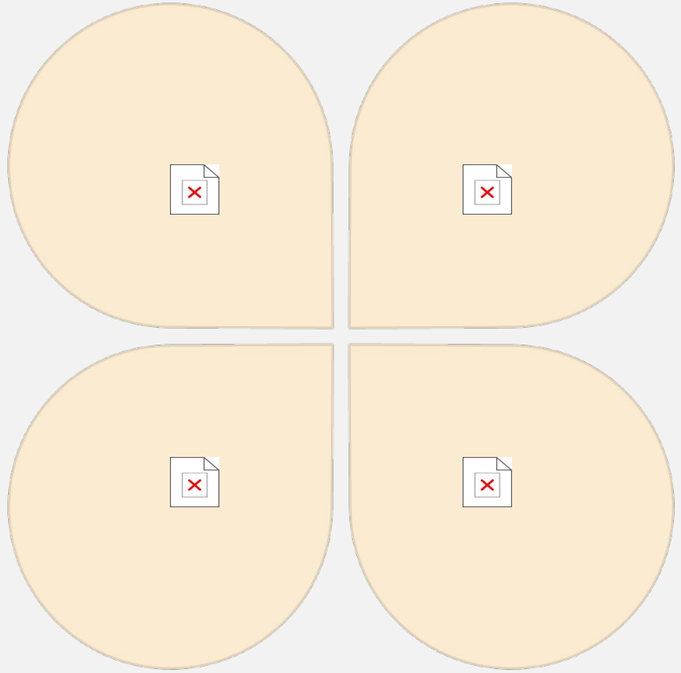

المحافظة على استقلالية كل منهما كفرعين منفصلين للقانون الدولي العام مع التكامل في الحماية.

دور الأمم المتحدة في التكامل

كان للأمم المتحدة دور كبير في تعزيز منهج التكامل، حيث أكدت بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان على حقوق كل شخص الأساسية غير القابلة للمساس في السلم والحرب.

1

المواثيق والاتفاقيات

إصدار مواثيق تؤكد على الحقوق الأساسية غير القابلة للمساس

2

القرارات والتقارير

اتخاذ قرارات تؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

3

التأكيد على التكامل

الإشارة إلى أن القانونين متكاملان ويعزز أحدهما الآخر

نموذج التكامل: الحقوق السياسية

هناك نظرة مماثلة للحقوق السياسية في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يعكس التكامل العملي بين القانونين.

في زمن السلم

الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير وتكوين الأحزاب والانتخابات الديمقراطية يمكن الانتقاص منها بمقتضى اتفاقيات حقوق الإنسان في حالات الطوارئ

في زمن الحرب

لا تمنع اتفاقيات جنيف أو البروتوكولات الإضافية الحكومات أو سلطات الاحتلال من تقييد مثل هذه الحقوق السياسية

هذا النموذج يعكس كيف يمكن تحقيق التكامل بين القانونين، ويتطلب معياراً محدداً للانتقاص من هذه الحقوق في زمن السلم أو الحرب.

الفصل الثالث

العلاقة مع القانون الدولي الجنائي

تطور القانون الدولي العام بشكل كبير استجابة للتغيرات الدولية المتسارعة، مما أدى إلى امتداد قواعده لتشمل مجالات وموضوعات جديدة، وظهور فروع متخصصة ضمنه.

1

تحول النظرة

من شأن داخلي إلى دولي

2

ظهور فروع جديدة

القانون الدولي لحقوق الإنسان والإنساني

3

الحاجة للحماية الجنائية

ولادة القانون الدولي الجنائي

القانون الدولي الجنائي

مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تُعاقب على الجرائم الدولية الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتُسيء إلى الضمير الإنساني، سواء في زمن السلم أو الحرب، وتحدد سبل مكافحتها دولياً وإجراءات محاكمة مرتكبيها.

يمثل القانون الدولي الجنائي اليوم فرعاً حيوياً من فروع القانون الدولي العام، وله أهمية واضحة في توفير الحماية الجنائية الدولية للمصالح الأساسية للمجتمع الدولي، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول.

الحماية الجنائية

توفير آلية حماية جنائية دولية فعالة

استقرار العلاقات

المساهمة في استقرار العلاقات الدولية

الخلاصة

العلاقة التكاملية بين القوانين

غالباً ما يلتبس مفهوم القانون الدولي الجنائي مع فروع أخرى من القانون الدولي العام، كالقانون الدولي الإنساني، نظراً لتقارب المصالح التي يحميها كل منهما وتشابه نطاق التطبيق الدولي.

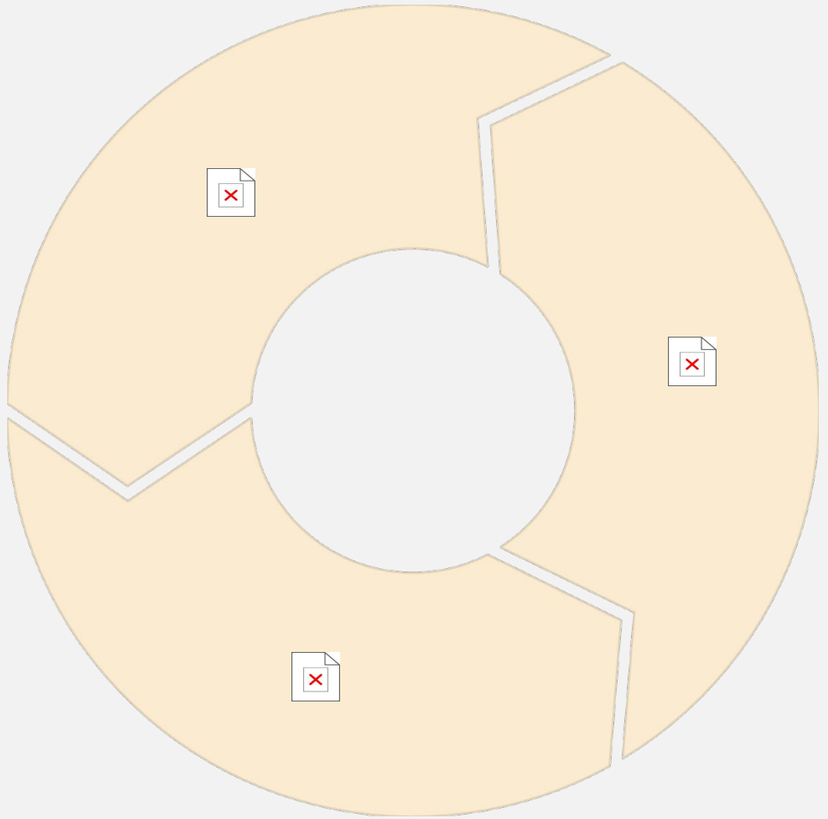

القانون الإنساني

الحماية في الحرب

حقوق الإنسان

الحماية في السلم

القانون الجنائي

المحاسبة والعقاب

الخلاصة النهائية: القانونان نظامان متمايزان ولكنهما متكاملان، يعملان معاً لتوفير حماية شاملة للإنسان وحقوقه في جميع الظروف.

شكراً لكم